

الاتحاد الدولي للاتصالات

ITU-T

قطاع تقييس الاتصالات
في الاتحاد الدولي للاتصالات

الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

جوهانسبرغ، 21 - 30 أكتوبر 2008

القرار 75 - مساهمة قطاع تقييس الاتصالات في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي إنشاء فريق مخصص بشأن قضايا السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت كجزء لا يتجزأ من فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات

تمهيد

الاتحاد الدولي للاتصالات وكالة متخصصة للأمم المتحدة في ميدان الاتصالات. وقطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) هو هيئة دائمة في الاتحاد الدولي للاتصالات. وهو مسؤول عن دراسة المسائل التقنية والمسائل المتعلقة بالتشغيل والتعريف، وإصدار التوصيات بشأنها بغرض تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي.

وتحدد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) التي تجتمع مرة كل أربع سنوات المواضيع التي يجب أن تدرسها لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات وأن تُصدر توصيات بشأنها.

مساهمة قطاع تقييس الاتصالات في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات
وفي إنشاء فريق مخصص بشأن قضايا السياسات العامة
المتعلقة بالإنترنت كجزء لا يتجزأ من فريق العمل التابع للمجلس
والمعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات
(جوهانسبرغ، 2008)

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (جوهانسبرغ، 2008)،

إذ تضع في اعتبارها

- أ) النواتج ذات الصلة لمرحلي القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
- ب) القرارات والمقررات ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ نواتج ذات الصلة لمرحلي القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتلك المتعلقة بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت التي اعتمدها مؤتمر المندوبين المفوضين (أنطاليا، 2006):
- 1' القرار 71 (المراجع في أنطاليا، 2006) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين بشأن الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2008-2011؛
- 2' القرار 101 (المراجع في أنطاليا، 2006) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين بشأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت؛
- 3' القرار 102 (المراجع في أنطاليا، 2006) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين بشأن دور الاتحاد فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت وإدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك أسماء الميادين والعناوين؛
- 4' القرار 130 (المراجع في أنطاليا، 2006) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين بشأن تعزيز دور الاتحاد في مجال بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- 5' القرار 133 (المراجع في أنطاليا، 2006) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين بشأن دور إدارات الدول الأعضاء في إدارة أسماء الميادين الدولية الطابع (متعددة اللغات)؛
- 6' القرار 140 (أنطاليا، 2006) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين بشأن دور الاتحاد في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
- 7' المقرر 9 (أنطاليا، 2006) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين بشأن عقد المنتدى العالمي الرابع لسياسات الاتصالات؛
- ج) دور قطاع تقييس الاتصالات في تنفيذ الاتحاد للنواتج ذات الصلة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي مواءمة دور الاتحاد ووضع معايير الاتصالات في سبيل بناء مجتمع المعلومات؛
- د) أن إدارة الإنترنت تشمل القضايا التقنية وقضايا السياسات العامة على السواء ومن ثم ينبغي أن تضم كل أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية ذات الصلة طبقاً للقرارات 35 أ) إلى 35 هـ) من برنامج عمل تونس؛

وإذ تضع في اعتبارها كذلك

- أ) أن إنشاء فريق، تكون العضوية فيه مفتوحة للدول الأعضاء فحسب، ضروري من أجل النهوض بالتعاون المعززة ولتقوية مشاركة الحكومات في معالجة قضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت؛

ب) أن هناك إقرار بالحاجة إلى تحسين التنسيق والتعميم والتفاعل من خلال: '1' تحاشي الازدواج في الجهود عن طريق التنسيق المركز بين لجان دراسات الاتحاد ذات الصلة التي تتناول قضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت؛ '2' تعميم المعلومات ذات الصلة الخاصة بالسياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت على أعضاء الاتحاد وأمانته العامة وعلى مكاتب الاتحاد؛ '3' النهوض بالتعاون المعززة والتفاعل في المجال التقني بين الاتحاد والمنظمات والكيانات الدولية الأخرى ذات الصلة،

وإذ تدرك

أ) أنه ينبغي أن يكون للحكومات أدوار ومسؤوليات على قدم المساواة بالنسبة للإدارة الدولية للإنترنت ومن أجل كفاءة استقرار وأمن واستمرار الإنترنت مع الإقرار في الوقت ذاته بضرورة قيام الحكومات بوضع سياسات عامة بالتشاور مع كل أصحاب المصلحة، على نحو ما ورد في الفقرة 68 من برنامج عمل تونس؛

ب) الحاجة إلى تعاونية معززة في المستقبل لتمكين الحكومات من تنفيذ أدوارها والاضطلاع بمسؤولياتها على قدم المساواة في مسائل السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، ولكن ليس في الشؤون التقنية والتشغيلية اليومية التي لا تؤثر على مسائل السياسات العامة الدولية، كما ورد في الفقرة 69 من برنامج عمل تونس،

وإذ تدرك كذلك

أ) أنه بتسخير المنظمات الدولية ذات الصلة ينبغي لهذا التعاون أن يشمل وضع مبادئ تطبق عالمياً بشأن مسائل السياسات العامة المرتبطة بتنسيق وإدارة الموارد الحرجة للإنترنت، حيث يطلب في هذا الصدد من المنظمات المسؤولة عن المهام الأساسية المرتبطة بالإنترنت أن تسهم في تهيئة بيئة من شأنها أن تيسر وضع هذه المبادئ المتعلقة بالسياسات العامة، كما ورد في الفقرة 70 من برنامج عمل تونس؛

ب) أن العملية المؤدية إلى التعاونية المعززة، والمقرر أن يبدأها الأمين العام للأمم المتحدة، بإشراك جميع المنظمات ذات الصلة بنهاية الربع الأول من عام 2006، سوف تضم جميع أصحاب المصلحة المعنيين، كل حسب دوره، وستجرى بأسرع ما يمكن وفقاً للإجراءات القانونية وستستجيب للمبتكرات في هذا المجال؛ ومن ثم ينبغي للمنظمات ذات الصلة أن تبدأ العملية المؤدية إلى التعاونية المعززة بإشراك كل أصحاب المصلحة، على أن تجرى بأسرع ما يمكن وتستجيب للمبتكرات في هذا المجال؛ وأنه سيطلب من هذه المنظمات ذات الصلة تقديم تقارير سنوية عن الأداء، على نحو ما ورد في الفقرة 71 من برنامج عمل تونس،

وإذ تلاحظ

أ) أن القرار 1282 الصادر عن المجلس بشأن دور الاتحاد في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات يكلف فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات بالاستمرار في تقديم مساهمات وإرشادات بشأن تنفيذ الاتحاد لنواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومواءمة دور الاتحاد في سبيل بناء مجتمع المعلومات، كجزء من الاختصاصات المحددة في ملحق قرار المجلس 1282 المذكور؛

ب) أن الأمين العام للاتحاد أنشأ فريق المهام التابع للاتحاد والمعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات والذي ينطوي دوره على وضع الاستراتيجيات وتنسيق سياسات الاتحاد وأنشطته المتعلقة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات، على النحو المشار إليه في القرار 1282 الصادر عن المجلس،

تقرر

1 أن يواصل قطاع تقييس الاتصالات أعماله المتعلقة بتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأنشطة المتابعة الخاصة بها ضمن ولايته؛

2 أن ينفذ قطاع تقييس الاتصالات الأنشطة التي تقع ضمن ولايته ويشارك مع أصحاب المصلحة الآخرين، حسبما يكون ملائماً، في تنفيذ جميع خطوط العمل ذات الصلة وغير ذلك من نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

تقرر أن تطلب من المجلس

أن ينشئ، كجزء لا يتجزأ من فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات، فريقاً مكرساً لقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، تكون عضويته مفتوحة لجميع الدول الأعضاء فحسب، مهمته تحديد ودراسة وتطوير الأمور المتعلقة بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت وتعميم مخرجاته على جميع أعضاء الاتحاد والمساهمة في أعمال فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات بشأن قضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت ضمن ولاية الاتحاد ووفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر المندوبين المفوضين (أنطاليا، 2006) والقرار 1282 الصادر عن المجلس،

تطلب من الأمين العام

أن يوفر لهذا الفريق المكرس لقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت كل ما يلزمه من دعم إداري وغيره من عناصر الدعم لكي يعمل بكفاءة في حدود مخصصات ميزانية الاتحاد،

تكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بإعداد تقرير سنوي للمجلس عن أنشطة التنفيذ والمتابعة الخاصة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات يأخذ في الاعتبار المدخلات المقدمة من لجان الدراسات ذات الصلة، ويقدم ملخصاً شاملاً للأنشطة التي يقوم بها مكتب تقييس الاتصالات وتلك التي يقوم بها قطاع تقييس الاتصالات فيما يتعلق بالبنية التحتية للمعلومات والاتصالات وبناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفيما يتعلق بالأنشطة ذات الصلة بنواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات والقرارات الصادرة عن مؤتمر المندوبين المفوضين (أنطاليا، 2006)؛

2 بتعيين مسؤولي اتصال داخل مكتب تقييس الاتصالات من أجل خطوط العمل ذات الصلة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات ضمن ولاية قطاع تقييس الاتصالات يعملون بشكل وثيق مع مسؤولي الاتصال في قطاعي الاتحاد الآخرين ويساهمون في أعمال فريق المهام التابع للاتحاد والمعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات والذي أنشأه الأمين العام للاتحاد وفي تسهيل أعمال هذا الفريق؛

3 باتخاذ الإجراءات الملائمة لتسهيل الأنشطة المتعلقة بتنفيذ هذا القرار،

تدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع

1 إلى تقديم مساهمات إلى لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات ذات الصلة والإسهام في أعمال فريق العمل المعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات فيما يتعلق بتنفيذ نواتج القمة ضمن ولاية الاتحاد؛

2 إلى تقديم الدعم والتعاون مع مدير مكتب تقييس الاتصالات في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ذات الصلة في قطاع تقييس الاتصالات،

تدعو الدول الأعضاء

إلى تقديم المساهمات إلى الفريق المكرس لقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت.